

هل يعرف الإنسان العربي حقوقه كي يدافع عنها؟

د. فيصل المقاسم

القول بأن محكمة الحريري ستردع أجهزة القتل والتصفيات والاختيالات في العالم العربي، وستكف أيديها عن سفك دماء الناس أقرب إلى التنكيت من أي شيء آخر سياسية لأغراض معينة لا تسمن أو تغني من جوع. لكن ذلك لا يعني أبداً أن تسلّم الشعوب العربية رقابها لسكاكين المقتلة والسفاحين إلى ما لا نهاية، فهناك طرق أنجع بعشرات المرات من المحاكم التي يخلقها مجلس الأمن الدولي لأهداف سياسية مفضوحة آخر ما يهملها تحقيق العدالة للمغدورين ومعاقبة المجرمين

قبل أن تنتزع الهيئات والمنظمات الحقوقية العربية والدولية وتدعو إلى المقصاص من محترفي القتل والتصفيات الجسدية لا بد لها أولاً أن تضع أقدامها على برامج توعية كبرى وشن حملات مكثفة ومدروسة وواسعة النطاق لتعريف الشعوب العربية بحقوقها، وتعليمها ألف باء حقوق الإنسان، خاصة أن السواد الأعظم من شعوب المنطقة تجهل حقوقها تماماً، وليست لديها ثقافة الدفاع عنها أو ملاحقة المعتدين عليها تنكيلاً أو قتلاً. هل يعرف الإنسان العربي حقوقه أصلاً كي يدافع عنها؟

ولابد من أجل هذه الغاية النبيلة أن تتكاتف جهود المنظمات العربية والدولية مع وسائل الإعلام، لنشر ثقافة الدفاع عن الحقوق الإنسانية المغتصبة وردع

الشديد قلما تجد وسيلة إعلام عربية تتصدى للتعريف بحقوق الإنسان وتنوير الجماهير بأسياسياتها. فنحن نعاني من أمية القراءة والكتابة، فما بالك أن يكون لدينا وعي بحماية الحقوق والكرامة الإنسانية، فهذا مازال ترفاً بالنسبة للكثيرين. لذا لا بد أن تصبح ثقافة حقوق الإنسان مقررراً إعلامياً، وبها حيزاً لو تصبح مقررراً تعليمياً، مع الاعتراف باستحالة إدراج هذا المقرر في المناهج العربية، على اعتبار أن الأنظمة العربية مستمتعة في تعميم الجهل بالحقوق الإنسانية، وليس من مصلحتها أبداً أن تفتح عيون الناس عليها. لهذا تقع هذه المسؤولية على عاتق أجهزة الإعلام المستقلة وشبه المستقلة، خاصة الانترنت التي يزداد عدد مرتاديها في العالم العربي يوماً بعد يوم

إذا كانت وسائل الإعلام مهتمة فعلاً بنشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان فيجب أن تبدأ بتخصيص برامج تلفزيونية مشوقة وجريئة لتنوير العامة وفتح تحت نعال السلطات العربية المباطشة وأجهزتها القمعية. أين تلك البرامج التلفزيونية التي تنور المشاهدين بحقوقهم؟ إن برامج كتلك ستكون أكثر نفعاً وتأثيراً من عشرات البرامج التي تتناول تقارير المنظمات الحقوقية العربية والدولية التي تفضح سجل الأنظمة العربية في انتهاك حقوق إنسانها؟ صحيح أن الفضح قد يردع قليلاً، لكن الرادع الحقيقي والناجع لقوى البطش والقمع والتسلط هي الشعوب الواعية لحقوقها أولاً

وكلما ازدادت معرفة الجماهير بحقوقها غدت السلطات أكثر حذراً في بطشها وتجاوزاتها. وكلما زادت نسبة الوعي الشعبي بالحقوق تلاشت ثقافة الخوف لدى بحقوقها والدفاع عنها بسبب الجهل، لهذا كلما نمت المعرفة لدى العامة أصبحت أكثر قدرة على المواجهة والتصدي لأجهزة التسلط ودوس الحقوق. ألما يقولون إن المعرفة قوة

knowledge is power

¶

أما فيما يخص المحاكم الدولية، فيمكن أن نتخلص من التهم التي تلاحقها بأنها محاكم مسيسة ومغرضة بأن تفعل فروعها الجديدة التي يجهل وجودها وهذه الفروع التابعة لمحكمة الجنائيات أصبحت مستعدة لقبول الدعاوى التي يرفعها أي فرد في أي بلد في العالم على المسؤولين والأجهزة التي انتهكت حقوقه أو اعتدت عليها تنكيلاً أو بطشاً أو قتلاً

بعبارة أخرى غدا بإمكان المتضررين من الأنظمة القمعية والتسلطية في العالم العربي، ربما لأول مرة في التاريخ، أن يرفعوا دعاوهم ضد هؤلاء إلى المحكمة الدولية دون أن يدفعوا قرشاً واحداً من تكاليف المحاكمات. وهو تطور في غاية الأهمية وثمره رائعة من ثمرات العولمة القضائية

وكي تكسب المحاكم الدولية احترام المظلومين والمفجوعين في العالم العربي عليها أن تشجع المتضررين من الأجهزة العربية على رفع دعاوهم مباشرة إليها بحملات توعوية واسعة النطاق كي لا يبقى الأمر نوع من الترف الحقوقية. كما ينبغي عليها أيضاً أن تنظر في القضايا المرفوعة إليها بالسرعة القصوى، وأن تعطى أهمية إعلامية كبرى بحيث يسمع بها القاضي والداني، وتصبح خبراً رئيسياً في نشرات الأخبار وصدر صفحات الجرائد ومواقع الانترنت، كما عاملت محكمة الحريري. فهل سيستغل الإنسان العربي مكرمة العدالة الدولية التي تسمح الآن بمقاضاة جلاذيه مباشرة؟ لابد له أن يسارع فوراً كي يمتحن مدى جديتها ونجاحتها؟

بالإضافة إلى ذلك هناك تطور قضائي تاريخي لم يسمع به الكثيرون حتى الآن أما وهو تحميل مسؤولي التعذيب ومنفذييه في السجون العالمية المسؤولية مباشرة عن كل مسؤول يمارس التعذيب أو القتل أو العنف بحق المساجين مسؤولاً عن فعلته شخصياً بعد أن كان يحتمي في الماضي بالجهاز التابع إليه، أو يتحجج بأنه يقوم بواجبه المهني. فعلى المتضررين أن يبلغوا المحاكم والهيئات الدولية بأسماء الجلادين وفناني التعذيب في السجون العربية، أو على الأقل فضحهم شخصياً بالأسماء، هذا إذا استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، خاصة أن الأجهزة العربية تعرف كيف تخفي وتحمي أدواتها

قد يجادل البعض بأن أصحاب هذه الدعوات متفائلون أكثر من اللازم، خاصة أن معظم ضباط الأمن العرب المملوطة أياديهم بدماء الألوفا يسرحون ويمرحون على الملايين التي نهبوا أثناء فترة خدمتهم، ولما أحد يقترب منهم. وهذا طبعاً صحيح، لكن اللوم لا يقع هنا على المحاكم الدولية، بل على نشطاء حقوق الإنسان العرب والمنظمات العربية والدولية. فلماذا لا تسارع إلى الكشف عن أسماء المجرمين المتخفين تحت يافطات رجال الأعمال في بلاد الغرب وتعميم أسمائهم على وسائل الإعلام الغربية على الأقل كي تبدأ ملاحقتهم. ألم تنجح بعض المنظمات في إرهاب بعض المسؤولين العرب السابقين وزريرهم في بلدانهم ومنعهم من زيارة أوروبا بعد أن رفضت دعاوى عاجلة ضدهم في المحاكم الدولية والغربية أثناء تواجدهم في بعض العواصم الغربية؟ ألم يهرب وزير الدفاع الجزائري السابق خالد نزار بسرعة البرق من باريس بعدما لاحقوه قضائياً على جرائمه السابقة؟ ألم يفر وزير الداخلية التونسي السابق من سويسرا بعد أن رفع بعض النشطاء التونسيين دعوى ضده في المحاكم السويسرية؟

إذن بدلاً من اللطم والعبيل والتباكي على حقوق الإنسان العربية المغتصبة على أيدي الجلادين والمقتلة الرسميين، لا بد من التحرك على صعيد تنوير الناس بحقوقهم، وحلب العولمة القضائية إلى آخر قطرة، فما ضاع حق وراءه مُطالب.